السنة الخامسة والعشرون - العدد الفصلي الرابع / أكتوبر - ديسمبر2007

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- تقرير الاستثمار العالمي 2007
- ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2006
- الآثار الناتجة عن مشاركة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية
- أهم توصيات ونتائج القمة الثامنة والعشرين لقادة مجلس التعاون الخليجي
- مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008

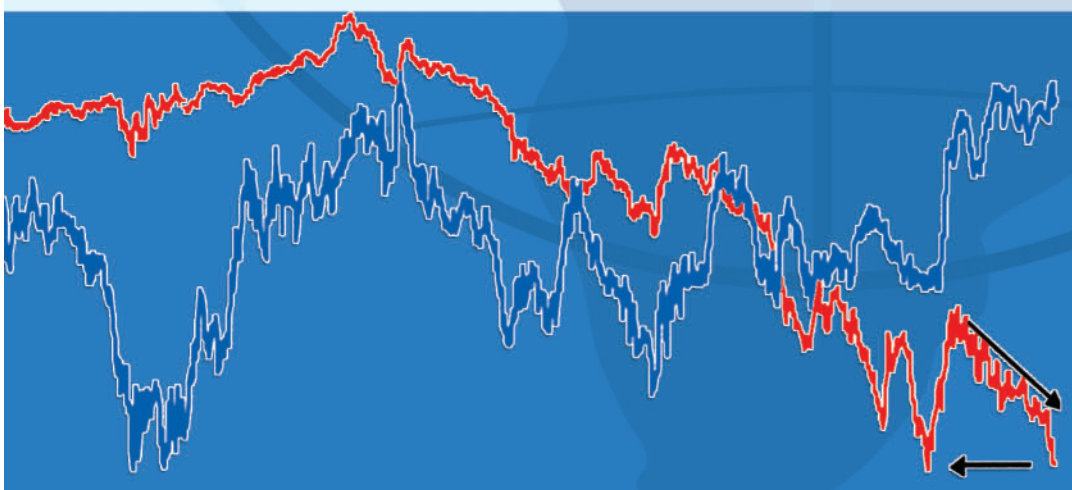

فهرس المواضيع

الافتتاحية	3
مجلسا الإدارة والمساهمين	4
أنشطة المؤسسة	4
مقالات	6
دراسات	11
مؤتمرات	15
مؤشرات	17

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، هاتف: 4959555 965، فاكس: 4835489 965، موقع شبكي: www.iaigc.org، بريد إلكتروني: info@iai.org.kw

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهاءه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيسا. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حاليا على النحو التالي:

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني	رئيسا
سعادة الأستاذ عدنان عيسى الخضير	عضوا
سعادة الأستاذ علي رمضان أشنيبش	عضوا
سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي	عضوا
سعادة الأستاذ محمد علي طالب	عضوا
سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان	عضوا
سعادة الأستاذ يسن فضل السيد محمد	عضوا
سعادة الدكتور محمد غسان الحبش	عضوا

المدير العـــام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

تقرير الاستثمار العالمي 2007

انسجاما مع دورها المحوري الهادف إلى تعزيز الاستثمارات العربية البينية، من خلال تقديم وتطوير الخدمات التأمينية التي توفرها للمستثمرين العرب، رعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كعادتها خلال شهر أكتوبر من كل سنة، إطلاق تقرير الاستثمار العالمي 2007 بتفويض من الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، بين جهات أخرى معنية في عدة عواصم عربية وأجنبية مختارة. وقد سلط التقرير الضوء على "الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية"، لدورها متنامي الأهمية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ووفقا للتقرير، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة ارتفاعا جديدا خلال العام 2006 لتبلغ 1.3 تريليون دولار، مدفوعة بقوة الأداء الاقتصادي وتزايد أرباح الشركات وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وقد شمل ذلك الارتفاع مجموعات الدول المتقدمة والنامية ودول الاقتصادات الانتقالية على حد سواء. كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاقتصادات النامية والانتقالية معدلات قياسية، أبرزت تنامي دور الشركات عبر الوطنية من تلك الدول في توجيه حصة كبيرة من التدفقات من دول نامية إلى دول نامية أخرى، بعد أن كانت تقتصر في الماضي القريب على تدفقات فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

من جهة أخرى، تصدرت آسيا الأقاليم النامية المضيفة للاستثمار، بتدفقات استثمارية واردة بلغت نحو 260 مليار دولار، بينما حلت مجموعة دول غرب آسيا التي تضم 12 دولة عربية، ضمن أكثر أجزاء العالم نشاطا، بزيادة التدفقات الواردة إليها بمقدار عشرة أضعاف حجمها في العام 2002. أما إقليم أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، فقد صنفه التقرير ثاني اكبر إقليم اقتصادي باستضافته لاستثمارات بلغت قيمتها 84 مليار دولار. كما سجلت التدفقات الواردة إلى إفريقيا أعلى معدلات لها على الإطلاق لتصل إلى 36 مليار دولار، وبالمثل شهد إقليم جنوب–شرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة، ارتفاعات غير مسبوقة في التدفقات الواردة لتصل إلى 69 مليار دولار.

ونوه التقرير إلى أن توقعات انكتاد المستقبلية تشير إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام 2007 إلى مستويات تفوق المستوى المحقق خلال العام 2006، لكنها تبقى رهنا بكيفية إدارة ومعالجة التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، والتي من بينها عدم استقرار الأوضاع المالية وارتفاع أسعار الطاقة.

كما أوضح أن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والمعادن المختلفة الناتج، جزئيا، عن تسارع الطلب عليها وخاصة في آسيا، عاد ليذكر العالم بمدى أهمية الموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول المستوردة والمصدرة لها على حد سواء، مما يجعل من الشركات عبر الوطنية عاملا مشتركا هاما بين الدول النامية كثيفة الموارد الطبيعية، لتزويدها بالتمويل اللازم والخبرات المطلوبة لاستغلال تلك الموارد، من جهة، والدول النامية المستوردة لهذه الموارد، التي تسعى إلى ضمان استمرارية حصولها عبر تلك الشركات، على الموارد اللازمة لنموها الاقتصادي، من جهة أخرى.

وذكر التقرير أن الاستثمار في الصناعات الاستخراجية بات منتشرا في مختلف أجزاء العالم، وأن الإنتاج العالمي من النفط والغاز لم يعد حكرا على الشركات عبر الوطنية من الدول المتقدمة، بعد أن تمكنت شركات حكومية تنتمي لدول الاقتصادات النامية والانتقالية من تحقيق أعلى مستويات لإنتاج النفط والغاز، على مستوى العالم.

إضافة إلى ما تقدم، بين التقرير أن للصناعات الاستخراجية تأثيرا يتعدى البعد الاقتصادي ليشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية والسياسة، ويفوق غيرها من الصناعات الأخرى. وان حجم مساهماتها في التنمية الاقتصادية، كأحد الأنشطة الاستثمارية، إنما يعتمد على مدى فعالية الإدارة الرشيدة (الحاكمية) والسياسات الاقتصادية المتبعة والكفاءة المؤسسية في الدول المعنية، إلى جانب العوامل الأخرى المتصلة بالقدرات والإمكانيات المتاحة للدول المضيفة، ومدى التزام الشركات بالمعايير الدولية البيئية والاجتماعية والسياسية وبمبادئ المحاسبة الدولية وأسعار التحويلات فيما بين فروعها حول العالم. وأكد أن تحقيق العوائد لا يشكل غاية مطلقة وإنما يلقي على عاتق الحكومات مسئولية توظيف تلك العوائد لتحقيق مكاسب وأهداف تنموية كبرى.

وخلص التقرير إلى أن التحدي يكمن في صياغة إطار عمل يوفر الحوافز المناسبة للشركات المحلية والأجنبية لتقديم منتجات عالية الجودة، ويكفل التزامها بالمعايير البيئية والمتطلبات الاجتماعية التي تحرص عليها المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي ككل، مؤكدا أن الارتفاع الحاد الحالي في أسعار السلع، هو بمثابة فرصة سانحة يتعين على الاقتصادات النامية الاستفادة منها في تحقيق أهداف الألفية التنموية وتعزيز التنمية المستدامة، المرهونتين بمدى تضافر جهود ومساعي كافة الدول والشركات المعنية على حد سواء.

وفي نفس السياق، يلقي هذا العدد الضوء على ملامح أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية وفقا لتقرير الاستثمار العالمي 2007، وكذلك على الفصل الخامس منه والذي تناول بالبحث والتحليل الاثار الناجمة عن مشاركة الشركات عبر الوطنية بقطاع الصناعات الاستخراجية ودورها في تحقيق الأهداف التنموية ودفع عجلة التنمية الشاملة في الدول التي تعمل بها هذه الشركات.

والله الموفق,,,

فهد راشد الابراهيم

المدير العام

مجلسا الإدارة والمساهمين:

اجتماع مجلس الإدارة الرابع لعام 2007
والاجتماع التكميلي لمجلس مساهمي المؤسسة في دور انعقاده الرابع والثلاثين

عقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2007 يوم الاثنين الموافق 12 نوفمبر (تشرين ثاني) 2007 في القاهرة – جمهورية مصر العربية، بمشاركة السيد المدير العام. وقد استهل السيد رئيس المجلس الاجتماع، حيث ألقى كلمة رحب فيها بالسادة الحضور، وقد صادق المجلس على مسودة محضر الاجتماع السابق وقراراته.

أخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام للمؤسسة بشأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 2007/5/1 إلى 2007/8/31، وأشاد بالنتائج التي حققتها خلال فترة التقرير، حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية كما في 2007/8/31 حوالي 527.7 مليون دولار امريكي، أي بمعدل نمو بلغ 37% عن قيمة العقود السارية خلال الفترة المناظرة من العام السابق، وزعت ما بين عقود ضمان الاستثمار بما نسبته 32%، وعقود ائتمان الصادرات بما نسبته 68%، كما شهد هذا الاجتماع اعتماد المجلس لمشروع الموازنة التقديرية للسنة المالية 2008. ووافق على قبول شركة North Africa Holding Industries Limited طرفاً في عقود التأمين التي توفرها المؤسسة. ولما كان الاجتماع التكميلي لمجلس المساهمين قد سبق انعقاد الاجتماع المذكور، فقد تم عرض القرارات الصادرة عن الاجتماع التكميلي وأخذ المجلس علماً بفحوى تلك القرارات. وتقرر عقد الاجتماع القادم الذي يمثل أول اجتماعات المجلس لعام 2008، يوم الخميس الموافق 28 فبراير (شباط) 2008 بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

– عقد مجلس مساهمي المؤسسة اجتماعه التكميلي للدورة الرابعة والثلاثين في مدينة القاهرة – جمهورية مصر العربية يوم الاثنين الموافق 12 نوفمبر (تشرين ثاني) 2007 بمشاركة مندوبي الدول والهيئات الأعضاء في المؤسسة، والسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والسيد مدير عام المؤسسة.

وقد أفتتحت أعمال الدورة برئاسة السيد/ رؤوف أبو زكي، رئيس وفد الجمهورية اللبنانية بصفته رئيساً للمجلس في دورته الحالية (34)، مستهلاً الاجتماع بتوجيه الشكر إلى جمهورية مصر العربية رئيساً وحكومة وشعباً، واستعراض بنود مشروع جدول الأعمال، والذي تضمن مذكرة بشأن اقتراحات مجلس الإدارة بإجراء 12 تعديل على مواد اتفاقية إنشاء المؤسسة. وقد تداول السادة أعضاء مجلس المساهمين التعديلات المقترحة من خلال مناقشات مستفيضة انتهت إلى إقرارها، ومن ضمنها:

– تعديل إسم المؤسسة بإضافة عبارة "وائتمان الصادرات".
– توسيع نطاق ونشاط وخدمات المؤسسة التي تقدمها في مجالي الاستثمارات العربية والأجنبية.
– توسيع نطاق نشاط المؤسسة في مجال تأمين الصادرات العربية من خلال إيجاد وتطوير المنتجات التي تقدمها المؤسسة ومتابعة العمل مع هيئات التأمين العالمية والعربية الأخرى.
– امكانية تأسيس صندوق استثماري بالتعاون مع المؤسسات المالية والمستثمرين من القطاع الخاص بهدف المساهمة في مشاريع استثمارية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء وتوفير التأمين لهذه المشاريع.

ومن ناحية أخرى فقد وافق المجلس على تعيين السيد/عدنان عيسى الخضير عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً عن دولة الكويت للمدة المتبقية من فترة تعيين سلفه.

كما تقدم السيد/ناصر بن محمد القحطاني رئيس مجلس الإدارة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن زملائه أعضاء مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة التنفيذية بوافر الشكر لأصحاب السعادة رئيس وأعضاء مجلس المساهمين على الجهود الكبيرة التي بذلوها من أجل الارتقاء بعمل المؤسسة.

واختتم الاجتماع بتوجيه الشكر إلى فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وإلى حكومته الرشيدة وإلى الشعب المصري الشقيق على كرم الضيافة والحفاوة التي لقيها المشاركين، كما وجه الشكر إلى مجلس الإدارة والمدير العام والعاملين بالمؤسسة على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

أنشطة المؤسسة

• عمليات الضمان

على صعيد تأمين ائتمان الصادرات، أبرمت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام 11 عقدا لتوفير التغطية التأمينية لائتمان الصادرات مع 9 شركات مصدرة تنتمي إلى 6 دول عربية، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 127.4 مليون دولار أمريكي، وتوزعت ما بين 7 عقود تأمين ائتمان صادرات شاملة، عقدين لتأمين ائتمان صادرات محددة، عقد واحد لتأمين تعزيز خطابات الاعتماد، وعقد واحد لإعادة التأمين الاختياري. كما استلمت المؤسسة 50 طلب تأمين ائتمان صادرات من 17 شركة مصدرة من 8 دول عربية.

أما على صعيد تأمين الاستثمار، فقد استلمت المؤسسة 4 طلبات ضمان استثمار من مستثمرين عرب لتأمين 4 مشاريع استثمارية في قطاع الصناعات البترولية والسياحة والنقل والعقارات وذلك في 4 دول عربية. ومن ناحية أخرى، قامت المؤسسة بإبرام عقدين لتأمين

استثمارات مباشرة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 15.1 مليون دولار أمريكي، لصالح مجموعة من المستثمرين العرب في إحدى الدول الأعضاء في قطاعي الصناعات الدوائية والورقية.

• تنظيم فعاليات ومؤتمرات

– نظمت المؤسسة **الاجتماع الحادي عشر لملتقى هيئات الضمان العربية** في دولة الكويت يومي 4 و 5 ديسمبر (كانون الأول) 2007، بمشاركة كل من؛ **الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية، الشركة المصرية لضمان الصادرات، الشركة الأردنية لضمان القروض، برنامج الصادرات السعودية، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وكالة ضمان ائتمان الصادرات في سلطنة عمان، الشركة اللبنانية لضمان القروض، شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين السودانية، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، الوكالة الوطنية لتمويل وتأمين الصادرات السودانية، وعدد من المؤسسات والمصارف الدولية منها شركة الكوفاس وعدد من شركات المعلومات وشركات التخصيم العربية.** خصص اليوم الأول من الملتقى لعقد سبع جلسات عمل تركزت حول؛ أهمية المعلومات التجارية إحدى أهم ركائز صناعة الضمان، (حيث تم تقديم عرضين لتجربة كل من شركة Dun & Bradstreet، وشركة Creditinfo في المنطقة العربية تخللهما مداولات حول سبل تطوير تقارير المعلومات وتقليص آجال إعدادها بما يسمح لهيئات الضمان توفير خدمات أفضل للمصدرين العرب)، أحدث التطورات التي طرأت على أعمال الهيئات المشاركة، نتائج الدراسة المقارنة عن أداء الهيئات المشاركة لعدد من الجوانب المتعلقة بأنشطتها (كالعقود والأقساط والتعويض والاسترداد وتحليل المخاطر والتكلفة، وذلك في ضوء البيانات الواردة باستمارات الاستبيان المستوفاة التي تم إعدادها لهذا الغرض)، التصور المعروض من قبل **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** بشان مشروع النظام الأساسي لاتحاد هيئات الضمان العربية ومخطط الموقع الشبكي المقترح للاتحاد، وآخر مستجدات وتطورات صناعة تأمين ائتمان الصادرات في العالم من خلال عرض قدمه السيد David Venediger، احد خبراء شركة الضمان الفرنسية "كوفاس". ونظم الملتقى، في يومه الثاني، ندوة حول موضوع "التخصيم" Factoring بمشاركة عدة شركات عربية ودولية متخصصة في هذا المجال الذي يشهد نشاطا في المنطقة العربية كآلية من آليات تمويل الصادرات، وذلك بهدف اكتساب الخبرات ومناقشة مدى إمكانية التعاون في هذا المجال.

– نظمت **المؤسسة** مؤتمراً صحفياً بتاريخ 21 أكتوبر (تشرين أول) 2007، قام خلاله السيد المدير العام بإطلاق "**تقرير الاستثمار الدولي 2007**" نيابة عن الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**انكتاد**)، وتقديم نبذة عن التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى المنطقة العربية والإجابة على عدد من أسئلة الصحافة والإعلام. حضر المؤتمر مندوبو عدد من الصحف المحلية، والعربية ووكالات الأنباء، والمحطات الفضائية، وقد وزعت المؤسسة ملفا صحفيا كاملا أعدته باللغة العربية حول أهم ما جاء في هذا التقرير عن التطورات العالمية مع التركيز على ملامح أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

• مشاركة في فعاليات ومؤتمرات

1. المؤتمر العربي لمعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور:

شاركت المؤسسة في المؤتمر العربي لمعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور المنعقد لمدة يوم واحد بالخرطوم بتاريخ 30 أكتوبر (تشرين أول) 2007، تحت رعاية جامعة الدول العربية، وبمشاركة رفيعة المستوى من سفراء وممثلي الدول العربية، وبالتنسيق مع كل من وزارة ومفوضية الشئون الإنسانية وشبكة منظمات دارفور التطوعية.

2. منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شاركت المؤسسة في الدورة التدريبية التي عقدها بنك Clear Stream الدولي بالإمارات بعنوان اتفاقية بازل الثانية وتطبيقاتها يومي 5 و6 ديسمبر (كانون الأول) 2007.

3. ملتقى القاهرة الثاني للاستثمار

شاركت المؤسسة في ملتقى القاهرة الثاني للاستثمار الذي انعقد بمدينة القاهرة يومي 9 و10 ديسمبر (كانون الأول) 2007، بتنظيم من وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر بالاشتراك مع مجموعة الاقتصاد والأعمال. وشارك في الملتقى أيضا العديد من الشخصيات الرسمية العربية ورؤساء مجالس إدارات شركات عربية كبرى، إضافة إلى نخبة من كبار المستثمرين ورجال الأعمال العرب. وقد هدف الملتقى إلى اطلاع المستثمرين ورجال الأعمال على الفرص المتاحة للاستثمار في مصر في ضوء واقع وآفاق الاقتصاد المصري ومناخ الاستثمار وآليات تطويره. وقد شاركت **المؤسسة** بورقة عمل بعنوان "**مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في مصر والدول العربية**".

4. الملتقى الحادي عشر لمجتمع الأعمال العربي

شاركت المؤسسة في الملتقى الحادي عشر لمجتمع الأعمال العربي المنعقد في دمشق يومي 14 و15 ديسمبر (كانون الأول) 2007، تحت عنوان "**الاستثمارات العربية تشرق في سوريا**" برعاية السيد رئيس الجمهورية العربية السورية وبتنظيم من جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب. وقد شارك في الملتقى حوالي 800 من رجال الأعمال والمسؤولين العرب. وتناول الملتقى الاستثمارات العربية في سورية (الاستثمارات العربية تشرق في سورية)، وتضمن الملتقى 3 جلسات عمل تناولت موضوعات حول؛ أسواق المال والمصارف ودورها في جذب الاستثمارات العربية، التعاون الاقتصادي العربي والتحولات في الاقتصاد السوري، والعمل العربي المشترك. شاركت المؤسسة بورقة عمل في الملتقى حول "**دور المؤسسة في دعم التعاون الاقتصادي العربي**".

ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية عام 2006

أشار "تقرير الاستثمار الدولي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)"، إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بمعدل 38% خلال عام 2006 لتبلغ 1305.9 مليار دولار مقابل 945.8 مليار دولار في عام 2005. وبحسب البيانات الواردة في التقرير بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 857.5 مليار دولار أو ما نسبته 65.7% من الإجمالي، حصة الدول النامية حوالي 379.1 مليار دولار أي بنسبة 29.0% من الاجمالي العالمي، ودول الاقتصادات المتحولة حوالي 69.3 مليار دولار أو ما نسبته 5.3%، في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 62.4 مليار دولار أو ما نسبته 4.8% من الإجمالي العالمي. ويعزي التقرير هذه الزيادة الملحوظة على المستوى العالمي إلى عدة أسباب، أهمها؛ الأداء الاقتصادي القوي في العديد من الدول، ارتفاع أسعار النفط والمعادن والسلع الأساسية، تزايد عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، إضافة إلى زيادة أنشطة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية. فعلى الرغم من ارتفاع تكاليف العديد من مدخلات الانتاج، ارتفعت أرباح شركات الصناعات الاستخراجية وفقا لمؤشر "فورشن جلوبال 500" للعامين 2005 و 2006 مقارنة بمستويات الارباح المحققة في الشركات الكبرى التي تعمل في مجالات أخرى.

تطور ملحوظ في التدفقات الواردة إلى الدول العربية:

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية خلال العام 2006 تطورا ملحوظا وقياسيا للعام السابع على التوالي، إذ بلغ إجمالي التدفقات إلى 21 دولة عربية شملها التقرير ما قيمته 62.4 مليار دولار مقابل 45.8 مليار دولار عام 2005، بزيادة نسبتها 36.2%، وبذلك شكلت 4.8% من الإجمالي العالمي مقابل 0.4% فقط خلال عام 2000، وما نسبته 16.5% من حصة الدول النامية من تلك التدفقات مقارنة بنحو 2.4% خلال عام 2000. ووفقا للتقرير شهدت التدفقات زيادة ملحوظة في (14) دولة عربية هي السعودية ومصر ولبنان والسودان والجزائر والبحرين وقطر وتونس والاردن وسوريا وسلطنة عمان وليبيا وجيبوتي والصومال. وفي المقابل شهدت التدفقات الواردة تراجعا في (5) دول عربية هى الإمارات والمغرب والكويت وفلسطين والعراق. وفي حين تحولت التدفقات الموجبة في موريتانيا إلى تدفقات سالبة خلال الفترة، حققت اليمن تدفقات سالبة للعام الثاني على التوالي.

وقد احتلت السعودية المرتبة الاولى عربيا والعشرين عالميا في قائمة الدول المتلقية للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث نمت التدفقات الواردة اليها بمعدل 51% لتصل إلى 18.3 مليار دولار عام 2006. وحلت مصر في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت التدفقات الواردة اليها بدرجة ملحوظة بما نسبته 87% لتبلغ ما قيمته 10.0 مليار دولار، تلتها الامارات التي استقبلت مستوى اقل من التدفقات بنسبة 23% لتصل إلى 8 مليارات دولار اتجهت بشكل رئيسي إلى المناطق الحرة المنتشرة فيها والبالغ عددها 15، إضافة إلى إتمامها عدة صفقات اندماج وتملك عبر الحدود وازدياد المشاريع الاستثمارية الجديدة فيها بشكل ملحوظ.

وبينما تضاعفت التدفقات الواردة إلى الأردن لتبلغ 3.1 مليار دولار، بما يعود جزئيا، إلى تملك شركة باتيلكو (البحرينية) لشركة "أمنية للاتصالات والتقنيات"، اجتذبت كل من العراق، فلسطين ولبنان تدفقات استثمارية محدودة لأسباب جيوسياسية. فقد زادت التدفقات إلى لبنان بمعدل محدود للغاية اقتصر فقط على 2% لتبلغ 2.79 مليار دولار، وتراجعت في كل من فلسطين بنسبة 19% لتبلغ 38 مليون دولار والعراق بنسبة 47% لتبلغ 272 مليون دولار. وعلى الرغم من تأثر سوريا بعدم الاستقرار الاقتصادي للدول المحيطة، إلا أن التدفقات المتجهة إليها ارتفعت بمعدل 20% لتبلغ 600 مليون دولار.

وقد شهدت كل من جيبوتي والصومال معدلات نمو مرتفعة بلغت في الصومال ما نسبته 300% خلال عام 2006 إلى حوالي 96 مليون دولار، وفي جيبوتي نحو 391% بقيمة 108 مليون دولار.

وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول العربية ضمن إقليم شمال افريقيا، حيث ساهمت سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح في تدفق الاستثمارات اليها. ففي تونس تزايدت التدفقات بمعدلات غير مسبوقة بلغت 324% لتصل إلى 3.3 مليار دولار، وفي ليبيا بنسبة 67% لتصل إلى 1.7 مليار دولار، والجزائر بنسبة 66% لتبلغ 1.8 مليار دولار، وذلك على الرغم من إنهاء الجزائر معظم الملكيات الأجنبية في صناعات النفط والغاز، والسودان بنسبة 54% لتبلغ 3.5 مليار دولار. أما بالنسبة للمغرب فقد تراجعت التدفقات اليها بمعدل محدود بلغ 2% لتبلغ 2.9 مليار دولار. ويشير التقرير إلى إقليم شمال إفريقيا بإعتباره شريكا تجاريا واستثماريا حيويا للاتحاد الأوروبي، حيث تتدفق الاستثمارات في كلا الاتجاهين، إذ قامت شركات عبر وطنية من دول الاتحاد الأوروبي بشراء أصول هامة، وبخاصة في كل من المغرب ومصر، ضمن اطار برامج الخصخصة التي بدأ تطبيقها منذ حقبة الثمانينيات. كما قام مؤخرا مستثمرون من الدول العربية بإقليم شمال إفريقيا بتملك حصص في شركات تعمل في دول الاتحاد الأوروبي، منها اوراسكوم تيليكوم (مصر) التي تملكت (Wind Telecommunicazioniايطاليا)، بقيمة 12.8 مليار دولار. ويتوقع لمثل هذه التدفقات

تطور حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا 1996–2006

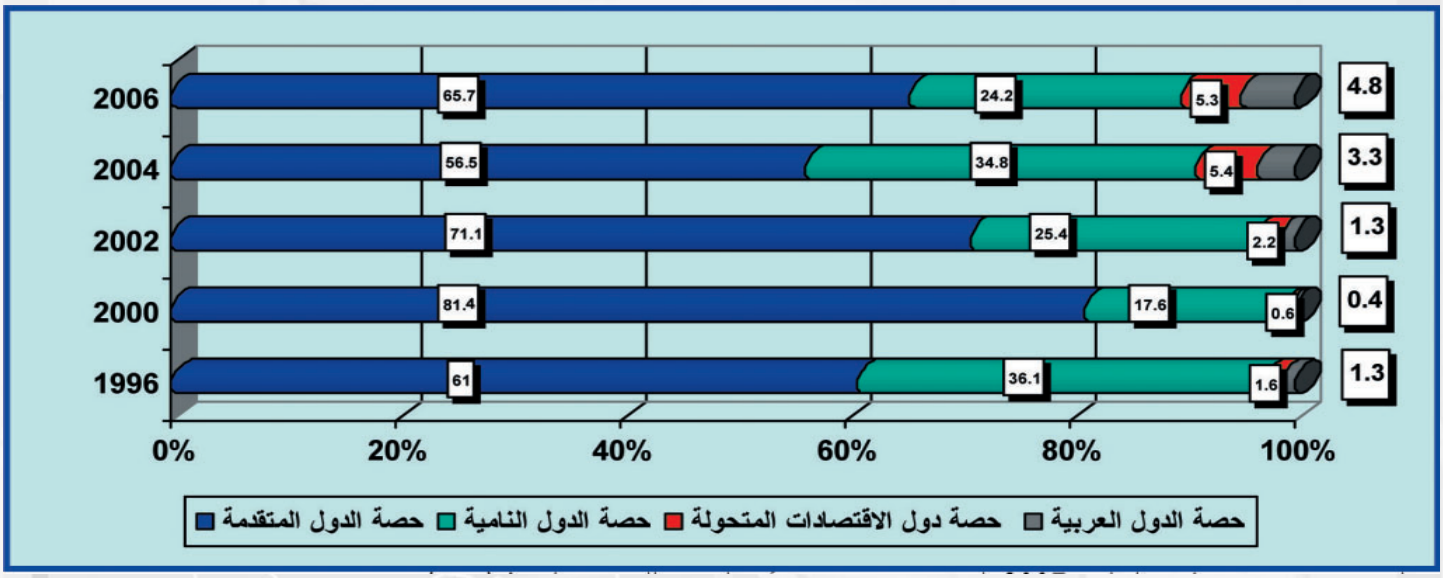

– المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) .

الاستثمارية أن تواصل نموها في ظل الاتفاقيات العديدة التي يتم إبرامها بين دول الاتحاد ودول شمال إفريقيا. ويعزى النمو السريع للتدفقات الواردة إلى دول الشمال الافريقي العربية، جزئيا، إلى الخطوات الإصلاحية التي قامت بها دول المنطقة لفتح اقتصاداتها أمام الاستثمار الأجنبي منها؛ تحرير الخدمات المصرفية في مصر، والسماح للأجانب بتملك مساحات شاسعة من الأراضي في المغرب. كما اتخذت العديد من دول المنطقة إجراءات متنوعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شملت بشكل رئيسي، التخفيضات الضريبية (الجزائر، مصر، تونس)، وإقامة مناطق حرة للاستثمار الخاص (المغرب).

كما بلغت نسبة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت، البحرين، عمان، قطر، السعودية والإمارات) 52% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة العربية عام 2006، فبالاضافة إلى الزيادة الملحوظة التي شهدتها السعودية كاكبر مضيف للاستثمار ضمن مجموعة الدول العربية، واحتفاظ الامارات بالمركز الثالث، ارتفعت التدفقات الواردة إلى كل من البحرين بمعدل 178% لتبلغ 2.9 مليار دولار، وقطر بنسبة 55% لتصل إلى 1.8 مليار دولار، في حين اقتصر معدل النمو على 6% فقط في سلطنة عمان لتبلغ التدفقات 950 مليون دولار. وعلى الصعيد الدولي، ورغم أن اتفاقيتين فقط لإقامة منطقة للتجارة الحرة، تم توقيعهما على

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2000–2006)

الدولة	2000	2004	2005	2006	معدل النمو % 2006/2005
السعودية	183	1,942	12,097	18,293	51
مصر	1,235	2,157	5,376	10,043	87
الامارات	515-	10,004	10,900	8,386	23-
السودان	392	1,511	2,305	3,541	54
تونس	779	639	782	3,312	324
الأردن	815	651	1,532	3,121	104
البحرين	364	865	1,049	2,915	178
المغرب	471	1,070	2,946	2,898	2-
لبنان	964	1,993	2,751	2,794	2
الجزائر	438	882	1,081	1,795	66
قطر	252	1,199	1,152	1,786	55
ليبيا	141	357	1,038	1,734	67
سلطنة عمان	83	229	900	952	6
سوريا	270	275	500	600	20
العراق	3-	300	515	272	47-
الكويت	16	24	250	110	56-
جيبوتي	3	39	22	108	391
الصومال	0.27	5-	24	96	300
فلسطين	62	49	47	38	19-
موريتانيا	40	392	864	3-	100-
اليمن	6	144	302-	385-	27-
الدول العربية	5,997	24,717	45,829	62,406	36

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007

مستوى إقليم مجلس التعاون الخليجي، بين كل من البحرين وسلطنة عمان والولايات المتحدة، الا أن مفاوضات عدة تدور حول إقامة مناطق حرة أخرى، منها منطقة للتجارة الحرة بين كل من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، تشمل كافة الخدمات التجارية، المنتجات الزراعية، حرية تنقل الأفراد العاملين في قطاع الإنشاءات، التامين والمؤسسات المصرفية. كما تدور مفاوضات أخرى حول إقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المجلس والهند والتي يتوقع أن تجذب الاستثمارات الخليجية إلى الهند، وبخاصة في مجال الخدمات المالية. كما ينتظر أن تختتم المفاوضات الدائرة بين دول المجلس واليابان في المستقبل المنظور. ومن ناحية أخرى، دعا الاتحاد الأوروبي في فبراير 2007، دول مجلس التعاون إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما.

ويعزي التقرير هذا الاتجاه التصاعدي للتدفقات في السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل، يأتي على رأسها، إضفاء المزيد من المرونة على الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدة دول من المنطقة، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات. إضافة إلى أن خصخصة تلك الخدمات مثلت عامل جذب لحصص أكبر من الاستثمارات من خلال الشركات عبر الوطنية. وثانيها، تحسن مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة. وثالثها، تواصل ارتفاع أسعار النفط بما أدى إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع النفط والغاز عام 2006، كما جذب الازدهار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط استثمارات جديدة والعديد من الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

من ناحية أخرى، واصل التحرير المستمر للقطاعات الفرعية المكونة للقطاع الخدمي وعلى رأسها قطاعات الخدمات المالية والتشييد والبناء والاتصالات تمهيد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي الوارد، حيث استحوذ القطاع الخدمي في دول المنطقة العربية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. وهناك مؤشرات على تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية داخل المنطقة وخاصة في دول الخليج العربية والأردن. فعلى سبيل المثال، اتخذ مصرف البحرين المركزي، لأول مرة، إجراءات تسمح للبنوك الخارجية بممارسة أعمالها في البحرين. كما أعلنت السعودية عن خطة لإنشاء منطقة مالية في الرياض بحلول العام 2010، بتكلفة 6.7 دولار، بهدف مواكبة تزايد الأنشطة المالية. وفي قطر وقع بنك قطر المركزي مذكرة تفاهم مع نظيره البحريني تهدف إلى تعاون الطرفين في مجال الإشراف على المؤسسات المالية العاملة فيهما. وكمثال على تحرير الصناعات الأخرى، سمحت سلطنة عمان بتملك الأجانب للعقارات مما سيعزز من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع السياحي. وفي مجال الصناعات الاستخراجية أعلنت قطر عن عدة تغييرات في شروط التعاقد وطرح المناقصات التي من شانها تسهيل عملية دخول المناقصات والحفاظ على سرية العقود التي تديرها شركة قطر للبتروكيماويات، والتي سيكون لها اثر ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وخاصة في اطار مبادرة قطر للغاز.

وبشكل عام، فان عملية الإصلاح المطلوب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قد بدأت بالفعل في جميع دول المنطقة العربية. ففي الأردن والعراق، على سبيل المثال، تم تعديل بعض تشريعات الاستثمار الاجنبي المباشر بينما يتم حاليا تنقيح وتعديل البعض الاخر. وفي الإمارات صدرت مسودة قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى تحسين مناخها الاستثماري.

وفي هذا الصدد، اشار التقرير إلى أن تغيير نظم العمل وتحسين مناخ الاستثمار قد لا يكونا كافيين لجذب حصص اكبر من التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات التصنيعية، مما يستلزم من الدول العربية المضيفة تبني السياسات التي من شانها تعزيز الطاقات المحلية المتاحة، وبخاصة مهارات الأيدي العاملة مع توجيه اهتمام خاص للمتخصصين في المجال التقني. وقد عرض التقرير ملخصاً للتجربة الناجحة لكل من الأردن والإمارات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة كجزء من الجهود الحكومية لتوظيفه في القطاعات التصنيعية (مربع رقم 1). ففي الإمارات، ونتيجة لانتهاج سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية الهادفة إلى تشجيع القطاعات غير النفطية، بلغت مساهمة القطاع الصناعي ما نسبته خمس الناتج المحلي الإجمالي، بما يرجع بشكل أساسي إلى تقديم الحوافز الجاذبة للمستثمرين إلى المناطق الحرة الخاصة بأنواعها المختلفة. وفي الأردن تم توجيه ما نسبته 95% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها خلال عام 2006، نحو القطاع التصنيعي فيها.

مربع رقم (1): المناطق الصناعية الحرة في الإمارات والأردن:

- أنشأت حكومة الإمارات في إطار مبادراتها المتعاقبة لتشجيع اجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيه تلك التدفقات إلى القطاع الصناعي، العديد من المناطق الحرة التجارية والصناعية التي تقدم للمستثمرين حوافز وتسهيلات استثمارية خاصة، لإنشاء مؤسسات صناعية، حيث أصبح بمقدور الأجانب تملك ما نسبته 100% من رأس مال المشروع المقام في تلك المناطق. وتوجد في الإمارات حاليا 15 منطقة حرة عاملة، أكبرها منطقة جبل علي الحرة، في أبو ظبي (JAFZ)، حيث يوجد أكثر من 500 كيان تجاري ينتمي إلى نحو 100 دولة حول العالم. وبوجه عام، فإن جميع هذه المناطق يتم استغلالها بشكل رئيسي، كمواقع للتخزين ومراكز للتوزيع تتبع مؤسسات تجارية محلية ودولية. ومن بين الشركات الاستثمارية عبر الوطنية المتواجدة في منطقة جبل علي الحرة، "شركات دايو، بلاك اند ديكر، هوندا، نستلة، نيسان، نوكيا وفيليبس وغيرها". كما توجد منطقة رأس الخيمة التجارية الحرة التي اجتذبت 2,400 شركة معظمها أجنبية. وتقدر قيمة استثمارات الشركات فيها، بما فيها الشركات المحلية، بنحو 27.2 مليار دولار.
- من جهة أخرى، تهدف المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن إلى جذب الاستثمارات وتعزيز التكامل الاقتصادي في الإقليم وتوفير الحوافز اللازمة للتعاون الاقتصادي بين الأردن والدول الأخرى. فقد ساعدت القوانين الاقتصادية والحوافز الخاصة بتلك المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي استفاد من التسهيلات الممنوحة. وتبلغ قيمة الاستثمارات في مناطق الأردن الصناعية المؤهلة 379 مليون دولار، أوجدت أكثر من 40,000 وظيفة ضمن 79 مشروع. كما اجتذبت منطقة العقبة الصناعية الخاصة أكثر من 6 مليار دولار حتى نهاية العام 2006.

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الاستثمارات المحلية 2006

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	الدولة
اقل من 25%	الكويت (0.7%) وفلسطين (3.4%) والجزائر (7%) وسوريا (11%) والعراق (12%) وقطر (12%) وعمان (17%) والصومال (21%) والمغرب (22%)
26% – 50%	الإمارات (31%) والسعودية (32%) وليبيا (45%) وتونس (49%) ومصر (50%)
51% – 75%	السودان (65%) ولبنان (72%)
76% – 100%	الأردن والبحرين بنحو (99%)
اكثر من 100%	جيبوتي (108%)

ملحوظة: حققت كل من اليمن وموريتانيا نسباً سالبة بمعدل (–14%) و (–1.5%) على التوالي.

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

الاتجاهات الدولية للاستثمار الاجنبي المباشر الصادر:

أشار التقرير إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالميا خلال عام 2006 بلغ 1215.8 مليار دولار مرتفعا عن 837.2 مليار دولار في عام 2005 أي بارتفاع مقداره 45%، بلغت حصة الدول المتقدمة منها حوالي 1022.7 مليار دولار (ما نسبته 84% من الإجمالي) وحصة الدول النامية حوالي 174.4 مليار دولار (ما نسبته 14.3%) ودول الاقتصادات التي تمر بمراحل انتقالية حوالي 18.7 مليار دولار (ما نسبته 1.7%) في حين بلغت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات الصادرة حوالي 13.6 مليار دولار أو ما نسبته 1.1% من الإجمالي. وارتفعت التدفقات الصادرة من سبع عشرة دولة عربية يرصدها التقرير بنسبة 9.8% عن عام 2005 حيث بلغت حينها نحو 12.3 مليار دولار. ووفقا للتقرير، شهدت التدفقات الصادرة من (8) دول عربية (الكويت والمغرب وسلطنة عمان ومصر وقطر وليبيا واليمن وتونس) ارتفاعات متباينة. وفي المقابل شهدت تراجعا في (6) دول عربية (الإمارات والبحرين ولبنان وفلسطين والجزائر وسوريا). ولم تتوفر معلومات عن التدفقات الصادرة من كل من الأردن وموريتانيا في التقرير الحالي.

تطورات التدفقات الصادرة من الدول العربية:

احتلت الكويت المرتبة الأولى عربيا في قائمة الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت التدفقات الصادرة منها ما قيمته 7.9 مليار دولار عام 2006 بزيادة نسبتها 53% مقارنة بالعام 2005، تركزت معظمها في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والسياحة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشطت "ام تي سي"، إحدى شركات الهواتف المتنقلة، في مجال توسيع أعمالها في 14 دولة ضمن إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، مشاريع جديدة في السعودية، والدخول في مناقصة للحصول على رخصة أخرى لتشغيل الهاتف النقال في قطر. من ناحية أخرى، يعمل البنك الوطني على إتمام صفقات أعمال في كل من مصر والأردن

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية عامي 2005، 2006

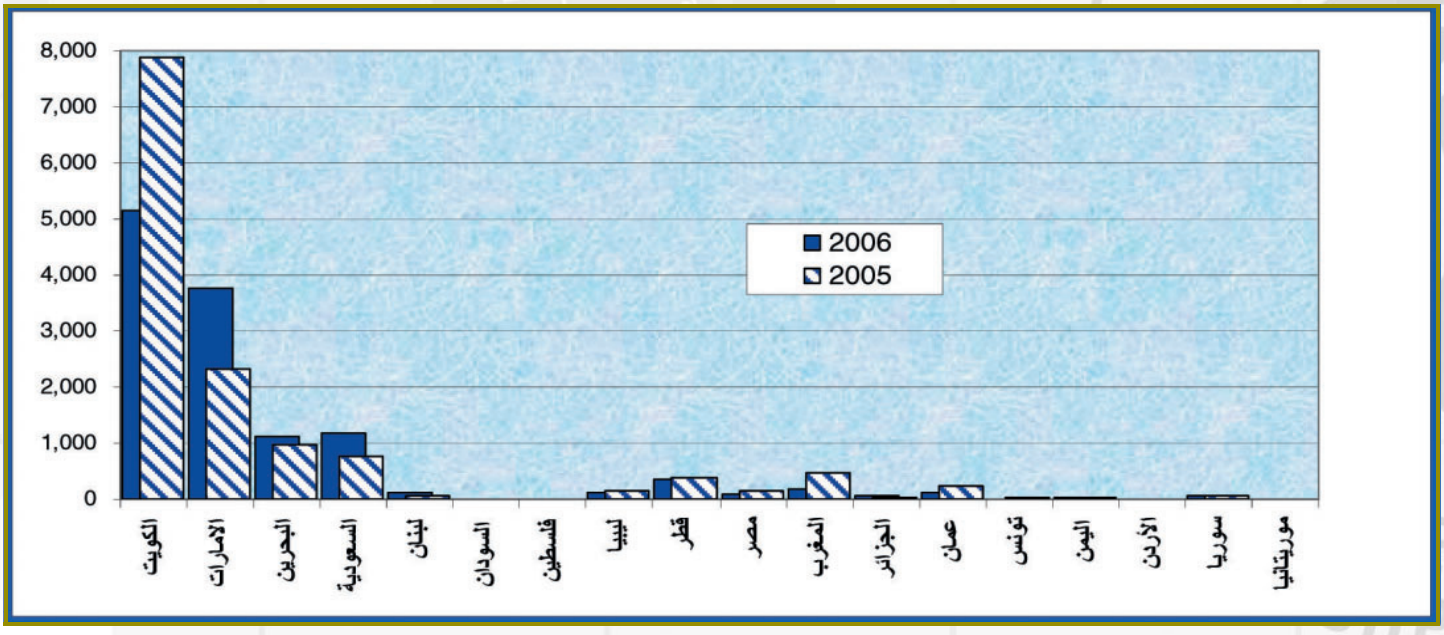

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) .

وقطر وتركيا. وحلت **الإمارات** في المرتبة الثانية عربيا بتدفقات بلغت قيمتها 2.3 مليار دولار، على الرغم من تراجعها بمعدل 38% عن مستواها خلال العام 2005، وأعتبرها التقرير أكثر الدول المستثمرة نشاطا في المنطقة العربية في مجال المشاريع الاستثمارية الجديدة بإعلانها عن تنفيذ أكثر من 200 مشروع عبر الحدود خلال العام 2006، تركز معظمها في القطاعات العقارية والسياحية في دول منها **الصين، الهند، المغرب وباكستان**. وقد تنوعت المشاريع العقارية لتشمل إنشاء الفنادق والمكاتب وبناء السفن، بالإضافة إلى القطاع اللوجيستي وخدمات النقل والتوزيع داخل المنطقة العربية. وكانت **الإمارات**، وفقا للتقرير أيضا، اكبر متملك خلال العام 2006 بإبرامها العديد من صفقات شراء شملت شركات من **بريطانيا، كندا، الولايات المتحدة، وباكستان**. وبالرغم من تراجع التدفقات الصادرة من كل من **البحرين والسعودية**، حلت **البحرين** في المرتبة الثالثة عربيا بما قيمته 980 مليون دولار، تلتها **السعودية** بما قيمته 753 مليون دولار؛ تركز معظمها في الصناعات الدوائية، البلاستيكية والمطاطية، وشملت **استراليا، نيوزيلندا وفيتنام**. وبوجه عام، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من **دول مجلس التعاون الخليجي** بشكل رئيسي في قطاعات النفط والغاز والصناعات المتصلة بهما، السياحة، الاتصالات والخدمات المالية. كما سجلت كل من **المغرب ومصر وليبيا** على التوالي، أعلى مستويات لها في تدفقات الاستثمار المباشر الصادرة، حيث ارتفعت من المغرب بمعدل 169% لتصل إلى 468 مليون دولار، ومن مصر بمعدل 61% لتبلغ 148 مليون دولار، وليبيا بمعدل 10% لتبلغ 141 مليون دولار. كما وسع عدد من شركات الخدمات عبر الوطنية (معظمها في **شمال إفريقيا**) أنشطته في الخارج بما فيها أوروبا. وشملت تلك التدفقات الصادرة على سبيل المثال كل من شركة اوراسكوم (**مصر**)، وشركة Maroc (**المغرب**).

عمليات الاندماج والتملك:

بلغ حجم عمليات الاندماج والتملك عالميا خلال عام 2006 نحو 880 مليار دولار كان نصيب الدول العربية منها كبائع نحو 8.9 مليار دولار في حين بلغ نصيبها كمشترٍ نحو 37.3 مليار دولار وقد بلغ **إجمالي قيمة عمليات الاندماج والتملك** عالميا خلال الفترة 1996–2006 نحو 6.2 تريليون دولار بلغت حصة الدول العربية منها كبائع نحو 0.5% وكمشترٍ نحو 1.2%.

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار خلال الفترة (2000–2006)

الدولة	2000	2004	2005	2006	معدل النمو % 2006/2005
الكويت	303-	2,526	5,142	7,892	53
الامارات	429	2,208	3,750	2,316	38-
البحرين	10	1,036	1,123	980	13-
السعودية	126	709	1,183	753	36-
المغرب	60	32	174	468	169
قطر	18	192	352	379	8
سلطنة عمان	1-	250	114	247	117
مصر	51	159	92	148	61
ليبيا	98	286-	128	141	10
لبنان	108	213	122	71	42-
سوريا	-	48	61	55	10-
اليمن	10-	21	26	36	38
الجزائر	18	258	57	35	39-
تونس	0.4	4	13	33	154
السودان	-	-	-	9	-
فلسطين	213	51-	9	2	78-
الأردن	2	-	-	-	-
موريتانيا	1	4	2	-	-
الدول العربية	819	7,323	12,348	13,565	10

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2007

الشركات عبر الوطنية العربية:

وفق قاعدة البيانات التي ترصدها **انكتاد** للتوزيع الجغرافي **للشركات عبر الوطنية**، بلغ عدد الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية 539 شركة من أصل 78 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 5066 شركة شقيقة وفرعية من أصل 778 ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم، تتركز في تونس (142 شركة رئيسية و2803 شركة شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و49 شركة شقيقة وفرعية) والإمارات (89 شركة رئيسية و918 شركة شقيقة وفرعية) والسعودية (67 شركة رئيسية و184 شركة شقيقة وفرعية) والكويت (35 شركة رئيسية و57 شركة شقيقة وفرعية) ولبنان (33 شركة رئيسية و101 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (4 شركات رئيسية و348 شركة شقيقة وفرعية).

وضع الدول العربية في مؤشري الأداء والإمكانات للتدفقات الواردة:

صنفت 16 دولة عربية وفق **تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2005** كالتالي:

- مجموعة دول الطليعة (أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة): اشتملت على 4 دول هي البحرين والأردن وقطر والإمارات.
- مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض وإمكانات مرتفعة): اشتملت على 6 دول هي الجزائر والكويت وليبيا وسلطنة عمان والسعودية وتونس.
- مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة) اشتملت على 4 دول هي مصر ولبنان والسودان والمغرب.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة) اشتملت فقط على سوريا واليمن.

وبمقارنة مصفوفة **انكتاد** لمؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الحالية (2003–2005) مع الفترة السابقة (2002– 2004) تبين الآتي:

1– **تحسن وضع دولة عربية واحدة** هي مصر (انتقلت من مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض إلى مجموعة الدول الأعلى من إمكاناتها) .

2– حافظت 14 دولة عربية على مواقعها، حيث جاءت كل من البحرين والأردن والإمارات وقطر (في مجموعة دول الطليعة)، والجزائر والكويت وليبيا وسلطنة عمان والسعودية وتونس (في مجموعة الدول دون إمكاناتها) وكل من السودان والمغرب (في مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها) وسوريا واليمن (في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض).

3– تراجع وضع دولة واحدة هي لبنان (من مجموعة الدول الطليعة إلى مجموعة الدول الأعلى من إمكاناتها). كما هو مبين في الجدول أدناه:

المجموعة	الفترة	
	2002 –2004	2003 –2005
مجموعة دول الطليعة (أداء مرتفع – إمكانات مرتفعة)	البحرين، الأردن، قطر، لبنان والإمارات	البحرين، الأردن، قطر والإمارات
مجموعة الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض – إمكانات عالية)	الجزائر، الكويت، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية وتونس	الجزائر، الكويت، ليبيا، سلطنة عمان، السعودية وتونس
مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع – إمكانات منخفضة)	المغرب والسودان	المغرب، السودان، لبنان ومصر
مجموعة دول الأداء المنخفض (أداء منخفض – إمكانات منخفضة)	مصر، سوريا واليمن	سوريا واليمن

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

دراسات

الآثار الناتجة عن مشاركة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الإستخراجية

تتيح الموارد المعدنية للدول الزاخرة بها، فرصا للتنمية الاقتصادية وتوفر الإمكانات اللازمة لتخفيف وطأة الفقر. وكما يشير الفصل الرابع من تقرير الاستثمار العالمي 2007، فإن بعض الدول المتقدمة والنامية على السواء نجحت في استغلال هذه الموارد لأغراض دفع عجلة التنمية الشاملة فيها، في حين جاء الأثر الإنمائي للأنشطة الإستخراجية مخيبا للآمال في بعض الدول الأخرى.

وفي هذا الإطار، يثير الدور المتنامي للشركات عبر الوطنية جدلا شديدا بين الاقتصاديين، فهناك من يؤيد دور هذه الشركات ويرى أنها تزيد من كفاءة وفاعلية وإنتاجية موارد الدول التي تعمل بها ومن ثم تعظيم ثروتها ودفع عجلة التنمية الشاملة فيها، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، وأساليب التقنية الحديثة والإدارة السليمة والنفاذ للأسواق العالمية، بينما يرى المعارضون أنها مسئولة بصورة مباشرة عن تقويض الديمقراطية من خلال ممارساتها شكلا جديدا من الرأسمالية الشرسة غير الخاضعة للمساءلة وتشويه الاقتصادات الوطنية وإلحاق الضرر بها، فقد تخلق تلك الشركات منافسة غير عادلة مع الشركات المحلية ومن ثم تطردها من السوق أو تقيم الحواجز أمام الشركات الوطنية الجديدة التي ترغب في دخول الصناعة التي تسيطر عليها هذه الشركات. وفي بعض الحالات تسيطر هذه الشركات على قطاعات التقنية المتقدمة ذات الأهمية للأمن القومي أو ذات الأهمية الإستراتيجية لتنافسية الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، أثارت السلطات الأمريكية المخاوف من الاستثمارات المباشرة الواردة من اليابان. وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة في مناسبات عدة عن الالتزام بالتحرير الكامل لمجالي الاستثمار والتجارة، إلا أنها اتخذت العديد من الإجراءات التي من شأنها حماية الاستثمارات والمشاريع الوطنية ضد الاستثمارات الأجنبية وأسست لجنة للاستثمار الأجنبي المباشر تهدف إلى ضمان تنفيذ هذه الإجراءات الحمائية، إضافة إلى أنها قررت تمديد المدة اللازمة لإقرار تملك الأجانب للمشاريع داخل الأراضي الأمريكية، وبخاصة إذا كان المستثمر

الأجنبي مؤسسة مملوكة، جزئيا أو كليا، لحكومة أجنبية ما.

وتختلف أساليب مواجهة هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دولة إلى أخرى، حيث يشير التقرير إلى أن دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها اليابان وكوريا الجنوبية مازالت تفرض قيودا على بعض القطاعات ومن ثم تنخفض نسبيا مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها. بينما توجد دول أخرى لا تتصدى للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ولكنها تحصن أسواقها من خلال تطبيق القواعد التي تحد من الاندماج والتملك وقوانين منع الاحتكار وتفعيل المنافسة الكاملة.

وفي هذا الإطار أعدت "**نشرة ضمان الاستثمار**" ملخصا لأهم ما ورد بالفصل الخامس من تقرير الاستثمار العالمي 2007 الذي يتناول بالبحث والتحليل هذا الدور، ومن ثم محاولة تقييم الآثار التنموية المترتبة على أنشطة الشركات عبر الوطنية بقطاع الصناعات الإستخراجية في الدول المضيفة. ولما كانت الموارد الطبيعية المتوفرة لدى أي اقتصاد لا تتحول تلقائيا إلى مكاسب إنمائية سواء بمشاركة أو عدم مشاركة الشركات عبر الوطنية، فلا يجب اعتبار دور هذه الشركات العامل الرئيسي وراء مدى الاستفادة التنموية من الموارد الطبيعية، وإنما يجب الأخذ في الاعتبار العديد من العوامل الهامة الأخرى مثل نوع وكمية الموارد المعدنية، حجم الاقتصاد المضيف، مدى مرونة البيئة المؤسساتية، مدى سلامة وملائمة السياسات الحكومية المتبعة ومدى توفر الطاقات المحلية، إضافة إلى عوامل تتعلق بقوى العرض والطلب العالمية.

ويضاف إلى العوامل السابق ذكرها، الطريقة التي تنظم المشاركة الأجنبية في الصناعات الاستخراجية بين الشركات عبر الوطنية والدول المضيفة، حيث تغيرت هذه الطريقة على مر الزمن، كما أنها تتباين من دولة إلى أخرى. وتتراوح هذه الطرق من الحظر التام للاستثمار الأجنبي المباشر (كما في حالة النفط في المكسيك والسعودية) إلى الاعتماد الكلي تقريبا على الشركات عبر الوطنية (كما في حالة التعدين في غانا ومالي أو استخراج النفط والغاز في الأرجنتين وبيرو). ففي مجال النفط والغاز، تحكم أنشطة الشركات عبر الوطنية ترتيبات تعاقدية تشمل؛ "**اتفاقيات المشاركة في الإنتاج**"؛ وتسيطر على 50% من العقود المبرمة بين الشركات والدول النامية، وتمثل الشكل الرئيسي من أشكال التعاقد في كل من **ليبيا والسودان والعراق وقطر واندونيسيا والصين وفيتنام**. ويليها من حيث الاستخدام كل من "**عقود الامتيازات**" و "**المشاريع المشتركة**"؛ وهما الشكلان السائدان في كل من **الجزائر وفنزويلا وروسيا والبرازيل**، أما "**عقود الخدمة**" فهي أقل هذه الأشكال شيوعا ولكنها تحتل أهمية خاصة في كل من **الكويت وإيران**.

أولا: دوافع توسع أنشطة الشركات عبر الوطنية وعلاقتها بأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- يهيمن "**FDI الباحث عن الموارد الطبيعية**" على الشركات عبر الوطنية في الأنشطة التي تسبق الإنتاج (التنقيب والاستخراج) بهدف بيع المعادن والموارد الطبيعية في أسواق الدول المضيفة أو دول المنشأ أو الأسواق الدولية، وتلبية احتياجاتها لأغراض تنفيذ أعمال التكرير أو الصناعات التحويلية أو تأمين المتطلبات الاستراتيجية لدولة المقر (منشأ الشركة) فيما يتعلق بموارد الطاقة أو المعادن.

2- يهيمن "**FDI الباحث عن الأسواق**" على الشركات عبر الوطنية في أنشطة العمليات المتممة للإنتاج ومنها السيطرة على قنوات التوزيع المرتبطة بتلك الأنشطة. فعلى سبيل المثال، أبرمت شركات النفط السعودية والكويتية المملوكة للدولة اتفاقيات شراكة مع شركة سينوبك الصينية في مشروعين منفصلين للتكرير والصناعات البتروكيماوية في الصين.

3- يرتبط "**FDI الباحث عن حيازة الأصول الإستراتيجية**" بصفة أساسية بتزايد عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة الاستخراجية بهدف الحصول على الخبرات العملية والتقنية المتقدمة أو التعجيل باحتلال مكانة عالمية بالحصول على موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها .

4- ينطبق "**FDI الباحث عن الكفاءة**" على الاستثمارات في مجال عمليات التجهيز أو المرحلة المبكرة لتصنيع المعادن حيث تسعى الشركات عبر الوطنية للاستفادة من الفوارق النسبية بين تكاليف الإنتاج بين الدول .

ثانيا: الأثار الاقتصادية:

أ- آثار مباشرة

كما في غيرها من الصناعات الأخرى فإن مشاركة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الإستخراجية قد يكون لها الأثر المباشر في:

1- توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستخراجية، إذ تتمتع الشركات عبر الوطنية بميزة القدرة على الوصول للموارد المالية، كما أنها توفر بديلا للاقتراض المباشر عن طريق الدولة من خلال قدرتها على الاقتراض من الأسواق العالمية. إضافة إلى الدعم المالي الذي تقدمه حكومات تلك الشركات بما يؤهلها لتحمل درجة اعلى من مخاطر الاستثمار في الخارج.

2- نقل أساليب التقنية المتقدمة وتعزيز القائم منها، فعلى الرغم من أن تقنيات استخراج المعادن اصبحت متاحة للجميع بالأسواق العالمية، إلا أن بعضها لا يزال حكرا على عدد محدد من شركات الدول المتقدمة مثل تقنيات التنقيب واستخراج الموارد من المناطق العميقة والمغمورة بالماء وانتاج الغاز الطبيعي المسال. وفي كثير من الأحيان، تمتنع الشركات عبر الوطنية عن نقل التقنية والمعرفة وأساليب الادراة السليمة إلى الدول المضيفة.

3- تعتبر الآثار الايجابية على العمالة المحلية وفرص العمل من مشاركة الشركات عبر الوطنية محدودة للغاية نظرا لاعتمادها الرئيسي على أساليب التقنية المتقدمة، وقد تترتب أثار سلبية مثل الاستغناء عن العمالة المحلية.

4- تعزيز صادرات الدولة المضيفة من الموارد الطبيعية المستخرجة من خلال قدرة هذه الشركات على زيادة حجم الإنتاج والنفاذ للأسواق الدولية .

5- توليد الإيرادات الحكومية للدول المضيفة، إما من خلال ملكيتها المباشرة للمشاريع الاستخراجية (ملكية كاملة أو جزئية) أو تحصيل الضرائب، والرسوم.

ويواجه الاقتصاد المضيف تحدياً اقتصادياً ثلاثي الأبعاد يتمثل في:

- تعظيم القيمة المضافة المتولدة عن قطاع الصناعات الاستخراجية:

يعتمد هذا التحدي على مدى امتلاك الدولة للموارد المالية والخبرات الفنية والتقنية اللازمة لتطوير قدراتها في استغلال مواردها الطبيعية وتعظيم القيمة المضافة المتولدة محليا. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك، تصدر شركة "ارامكو" السعودية، "غازبروم" الروسية، و"النفط الوطنية"

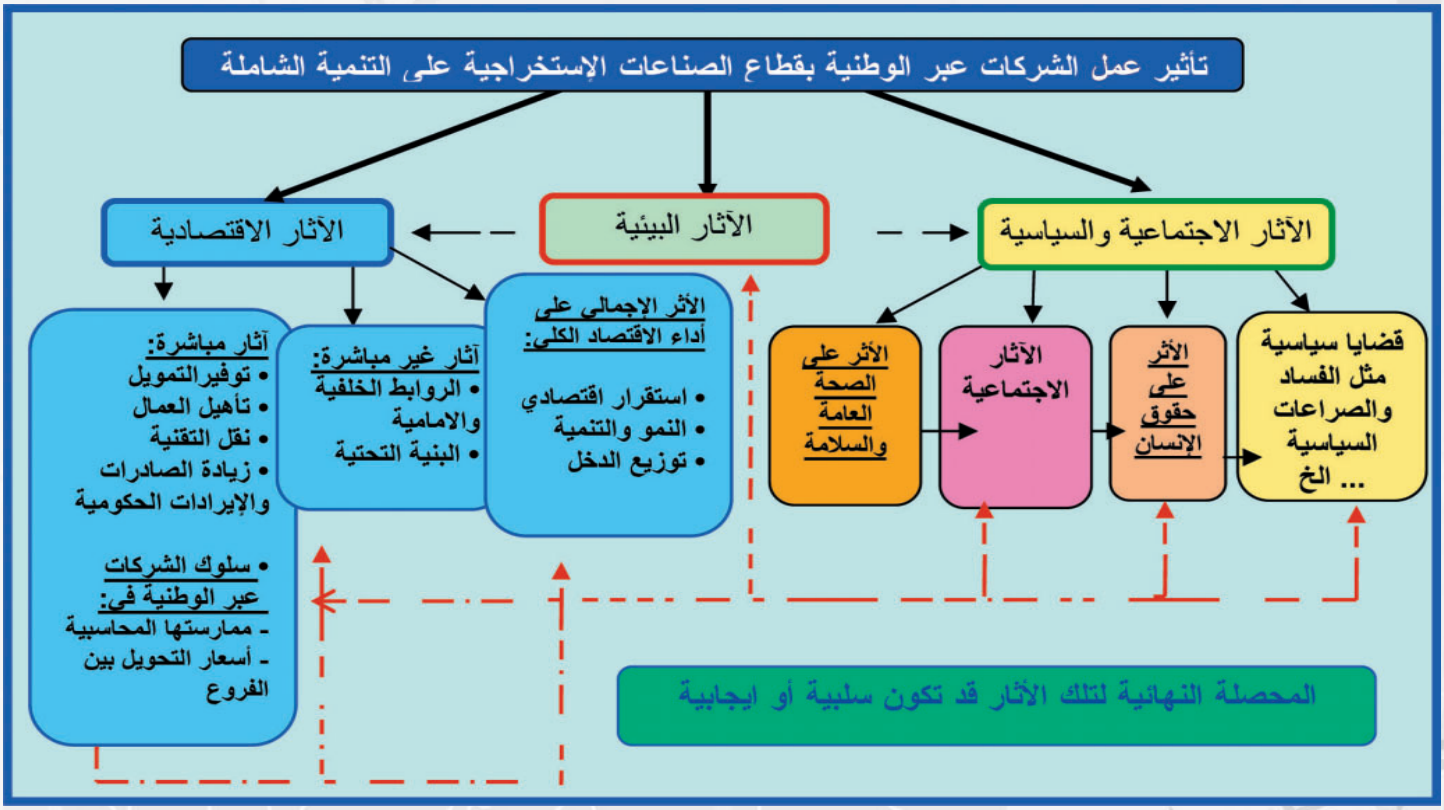

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2007 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

الإيرانية قائمة اكبر الشركات إنتاجا للنفط والغاز على المستوى العالمي. ومن جهة أخرى، فإن لمشاركة الشركات عبر الوطنية ثمنها، فقد تطالب هذه الشركات بحصة كبيرة من الإيرادات المحققة وقد تعيد تحويل نسبة كبيرة من أرباحها إلى الدولة الأم مما يؤثر على القيمة المضافة المتولدة محليا ويسرب جزء كبيرا منها إلى الخارج .

- كيفية الإبقاء على الجزء الأكبر من هذه القيمة محليا ومنع تسربها إلى الخارج:

يعتمد هذا التحدي على مدى توفر العمالة المدربة والموردين المحليين المؤهلين، ففي حالة نقصهما تتقلص فرص العمل ويتزايد اعتماد الشركات عبر الوطنية على الموردين الأجانب بدلا من الموردين المحليين فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج وخدمات التجهيز المتممة للإنتاج .

- كيفية توظيف الإيرادات المحققة لتحقيق الأهداف الإنمائية:

يرتبط هذا التحدي بصورة مباشرة بأسلوب الحكومة في إدارة وتوزيع وتوظيف الإيرادات المتولدة عن قطاع الصناعات الاستخراجية بحكمة وإنصاف على مختلف القطاعات الاقتصادية بما يخدم تحقيق الأهداف الإنمائية واحتياجات الأجيال الحالية والمقبلة ويضمن التماسك الاجتماعي. ومن جهة أخرى، قد يتسبب ازدهار قطاع الصناعات الاستخراجية في تركيز اهتمام واضعي السياسات به على حساب باقي القطاعات الاقتصادية، وهو ما يعرف باسم "**المرض الهولندي Dutch Disease**".

ب- آثار غير مباشرة:

تؤثر الشركات عبر الوطنية بصورة غير مباشرة على اقتصاديات الدول المضيفة وذلك من خلال تأثيرها على **الروابط التجارية** الخلفية والأمامية **وتطوير البنى التحتية**، بالإضافة إلى تعزيز المنافسة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة من خلال تخفيض تكلفة العملية الإنتاجية وتطوير اساليب التقنية والابتكار. ومن جهة أخرى، قد تتسبب الشركات عبر الوطنية، وخاصة في الدول ذات الإمكانات المحدودة، في توقف الصناعات المحلية صغيرة الحجم كثيفة الأيدي العاملة عن ممارسة نشاطها وطردها من السوق أو قد تؤدي إلى التأثير سلبا على قدرة الصناعات الإستخراجية المحلية على التطور أو على العمالة المحلية وتتسبب بوقوع نزاعات بين الشركات الأجنبية وأصحاب المصالح في الصناعات الإستخراجية.

الأثر العام على أداء الاقتصاد الكلي:

تؤثر الشركات عبر الوطنية على أداء الاقتصاد الكلي للدول المضيفة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة معدلات النمو وسياسات توزيع الدخل. فمن حيث الاستقرار الاقتصادي، تنشأ أهم الآثار من خلال التأثير على:

(أ) <u>ميزان المدفوعات للدولة المضيفة كما يلي:</u>

- يتأثر الميزان التجاري بصورة ايجابية بزيادة حصيلة الصادرات السلعية في مرحلة تشغيل المشاريع الاستخراجية مما يؤدي إلى زيادة فائض الميزان التجاري أو التخفيف من عجزه. وفي حال قررت السلطات تصدير الموارد الطبيعية على شكل سلعة تامة الصنع أو نصف مصنعة، فان الامر سوف يتطلب استيراد معدات وآلات (سلع رأسمالية) ومدخلات انتاج (سلع وسيطة) مما يرفع فاتورة الواردات.
- يتأثر الحساب المالي والرأسمالي بصورة ايجابية بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للاقتصاد المضيف اثناء مرحلة التأسيس والانشاء، بما يسهم في ردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية الادخار المحلي

لأغراض تمويل الاحتياجات الاستثمارية (تمويل عجز الحساب الجاري). أما في حالة تحقق فائض في الحساب الجاري فيتم الاستفادة من التدفقات الاستثمارية الواردة في بناء المزيد من الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية.

- يتحسن الحساب الجاري من زيادة حصيلة الرسوم ومصروفات حقوق الامتياز المفروضة على الشركات عبر الوطنية. وفي المقابل يتأثر بصورة سالبة من زيادة تحويل الارباح المحققة إلى الخارج لصالح الشركات عبر الوطنية الام في دول المنشأ. وفي حال قررت الشركات عبر الوطنية اعادة استثمار الارباح المحققة بدلا من تحويلها إلى الخارج، يتأثر الحساب الرأسمالي والمالي ايجابيا بتدفقات الارباح المعاد استثمارها (احد مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد).

(ب) يترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للموارد الطبيعية (النفط والغاز والمعادن) استيراد التضخم من الخارج وارتفاع معدلاته محليا خاصة في ظل اتباع نظام سعر الصرف الثابت. وفي حالة ارتفاع المستوى العام للاسعار المحلية بمعدلات اكبر من معدلات ارتفاع الاسعار الاجنبية يرتفع سعر الصرف الحقيقي مما يؤثر سلبا على التنافسية الدولية للدول المضيفة.

(ج) يترتب على مشاركة الشركات عبر الوطنية توليد دخل على شكل أجور في حالة الاستعانة بالعمال المحليين، وغيرها من أنواع الدخل في حالة الحصول على مدخلات الانتاج من الموردين المحليين، إلى جانب زيادة الإيرادات الحكومية التي توفر الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة التراكم الرأسمالي في الدولة المضيفة وهو العامل الاساسي المسئول عن النمو الاقتصادي طويل الأجل.

ثالثا: الآثار البيئية المترتبة على الصناعات الإستخراجية:

تنطوي الصناعات الإستخراجية بطبيعتها، سواء بمشاركة الشركات عبر الوطنية أو بدون مشاركتها، على آثار سلبية لا يمكن تفاديها. وتختلف هذه الآثار باختلاف العديد من العوامل المؤثرة مثل نوع الموارد الطبيعية والتقنية المستخدمة وحجم الانتاج وموقع التعدين والضغوط الاقتصادية والسياسية المفروضة على الدولة المضيفة. وفي الواقع العملي، أمكن رصد دور سلبي للشركات عبر الوطنية في بعض الدول (مثل اختفاء مساحات من الغابات وتلوث مياه الأنهار) ودور ايجابي في دول اخرى (مثل تحسن الوضع البيئي بالتزامها تطبيق معايير حماية البيئة واستخدام اساليب انتاجية عالية التقنية صديقة للبيئة مما دفع بالشركات المحلية إلى إتباع نفس المعايير). ويعتمد الاثر البيئي الصافي على الانظمة البيئية للاقتصاد المضيف وقدرته المؤسسية على تنفيذ هذه الانظمة.

رابعا: الآثار الاجتماعية والسياسية:

تنطوي مشاركة الشركات عبر الوطنية على ظهور اثار سلبية اجتماعية وسياسية، والتي تعتمد إلى حد كبير على خصائص الاقتصاد المضيف، وخاصة في الدول الفقيرة كثيفة الموارد الطبيعية ذات الحكومات الضعيفة، كما ترتبط هذه الاثار بطبيعة الموارد المستخرجة، وضعف الهيكل الإداري وعدم فعالية مؤسسات الدولة المضيفة فيما يتعلق بسن وصياغة وانفاذ القوانين واللوائح التنظيمية.

1. الصحة والسلامة:

تؤثر أنشطة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الإستخراجية ليس فقط على صحة وسلامة العاملين بها ولكن أيضا على المجتمعات المجاورة لمواقعها التعدينية ومن بينها تلوث الهواء والمياه الناتج عن تلك الأنشطة. وتختلف درجة الآثار المضرة بصحة وسلامة العمال، إلى حد كبير، من نشاط تعديني إلى أخر. ومن جهة أخرى، أسهمت الشركات عبر الوطنية في تخفيف الاثار الضارة بالبيئة والصحة العامة على المجتمعات المحلية وخاصة صحة العمالة، وذلك من خلال استخدامها لأساليب التقنية المتطورة والتزامها بمعايير السلامة والأمان لضمان عدم وقوع الحوادث.

2. الآثار الاجتماعية:

خففت مشاركة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الإستخراجية من وطأة فقر المجتمع الذي يقع ضمن حدود موقع الشركة وساهمت في رفع مستوى المعيشة فيه من خلال توفيرها فرصا للعمل، تحسين البنى التحتية، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، قد تنشأ آثار اجتماعية سلبية ترتبط بنوع العلاقة بين الشركة والمجتمع المحيط بموقعها والمجتمع البعيد عنها، فبينما يتمتع الأول بمزايا اقتصادية واجتماعية، يحرم الثاني من تلك المزايا مما يؤدي إلى قيام النزاعات والصراعات، اضافة إلى تدفق العمالة المحلية داخل القطر الواحد للعمل في تلك المشاريع وما يصاحب ذلك من قضايا الاستغناء عن العاملين الفعليين ووقوع مشاحنات بين الطرفين. وقد تنشأ مشكلات سياسية في صورة نزاعات حول كيفية توزيع الإيرادات بل قد تتطور إلى صراعات مسلحة.

3. حقوق الإنسان:

تعرضت ممارسات الشركات عبر الوطنية في الصناعات الإستخراجية لانتقادات العديد من جماعات حقوق الإنسان للاتهام بارتكاب انتهاكات شملت اختفاء الأفراد، والاحتجاز التعسفي والتعذيب، والاستيلاء على الأراضي مقابل تعويض غير مناسب، والتوطين القسري، وتشريد السكان المحليين، وانتهاك حقوق العمال.

4. الفساد، والصراعات السياسية:

تحافظ الشركات عبر الوطنية العاملة في الصناعات الإستخراجية على وجودها في المناطق المتنازع عليها بصورة اكبر من شركات الصناعات الأخرى لكون هذه المناطق زاخرة بالموارد الطبيعية من جهة، ولارتفاع الإيجار أو مقابل استغلال هذه المناطق من جهة اخرى. ويمكن لهذه الشركات أن تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تأييد نظام الحكم القائم، والذي قد يكون دكتاتوريا ولا يتوخى العدالة في توزيع الثروة.

خامسا: الخـــلاصـة:

يعاني العالم، في الواقع العملي، من غياب القواعد الدولية التي تحكم حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقودها الشركات عبر الوطنية، ويطالب الاقتصاديون باتفاق دولي ينظم دور وممارسات الشركات عبر الوطنية على مستوى الاقتصاد العالمي، حيث أن المعايير الحالية الواردة باتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار (التربس) وميثاق شرف الشركات الدولية في الأمم المتحدة تعد غير كافية. كما أن إلتزام الشركات عبر الوطنية بما جاء بالمبادرات الدولية مثل الأدوات التي استحدثها المعهد الدانمركي لحقوق الانسان وحركة اليقظة الدولية لا يزال ضئيلا. وفي هذا الصدد، لا بد لأي اتفاق دولي من أن يعالج أوضاع العمالة، وان يتضمن تطبيق المعايير البيئية، الضرائب المفروضة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطبيق قواعد الإدارة الرشيدة (الحوكمة) على تلك الشركات للحد من سلطاتها وممارساتها الضارة بما في ذلك أسعار التحويل فيما بين فروع تلك الشركات حول العالم .

قمـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي... إنطلاق السوق الخليجية المشتركة

اختتم قادة دول مجلس التعاون الخليجي أعمال الدورة الثامنة والعشرين، في العاصمة القطرية الدوحة، برئاسة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، والتي دارت على مدى يومي الثلاثاء والأربعاء 4 و 5 ديسمبر 2007. وقد شارك في هذه الدورة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد مما يوحي بفتح صفحة جديدة من التعاون في حوض الخليج.

وكان الأمين العام لمجلس التعاون قد ألقى في الجلسة الختامية البيان الختامي الذي تضمن الإعلان عن قيام **السوق الخليجية المشتركة** اعتبارا من **يناير 2008**.

وقد عبر المجلس عن تقديره للجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، خلال أعمال الدورة الماضية، ودعمها للمسيرة المشتركة في كافة المجالات، وكذلك الجهود التي بذلها خادم الحرمين خلال قمة "أوبك" التي استضافتها الرياض في نوفمبر 2007. كما أشاد المجلس بما تضمنته ورقة دولة الكويت من مبادئ في مجال التعاون الاقتصادي، واستعرض مسيرة التعاون المشترك والتقارير والتوصيات التي رفعت إليه من المجلس الوزاري واللجان الوزارية الأخرى والتي تناولت:

في المجـال الاقتصـادي

توج الإعلان عن انطلاق **السوق الخليجية المشتركة** اعتبارا من الأول من يناير 2008، الانجازات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتستند السوق الخليجية إلى المادة الثالثة من الاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على أن يعامل مواطنو المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة عضو، معاملة المواطنين في جميع المجالات الاقتصادية وبخاصة:

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية
- ممارسة المهن والحرف
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية
- التامين الاجتماعي والتقاعد
- تملك العقار
- تنقل رؤوس الأموال
- المعاملة الضريبية
- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية
- التنقل والإقامة

وتهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق استفادة مواطني المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، فتح مجال أوسع للاستثمار البيني الخليجي والأجنبي، تعظيم الفوائد المترتبة على اقتصاديات وفورات الحجم والنطاق، رفع الكفاءة الإنتاجية، تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانته الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

وكان المجلس قد اطلع على ما تم انجازه في مجال الاتحاد الجمركي والاتحاد النقدي وإجراءات تسهيل التجارة البينية. كما اطلع على تقارير مشاريع التكامل في البنية الأساسية ومشروع الربط الكهربائي، ومشروع البطاقة الذكية التي ستستخدم في التنقل بين دول المجلس. ووجه باستكمال الدراسات حول مشروعي الربط المائي والسكة الحديدية. فيما قرر الإبقاء على موعد 2010 لإطلاق العملة الخليجية الموحدة. وناقش التطورات الايجابية التي شهدتها دوله على صعيد التنمية البشرية والاقتصادية الشاملة. وأشاد بجهود اللجان المنبثقة عن مجلس التعاون مثل هيئة التقييس، لدورها الملموس في تعزيز الاستثمارات الخليجية. وأعرب عن ارتياحه لتطور العلاقات الاقتصادية مع الجمهورية اليمنية، ودعمه لجهودها نحو تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

وفي مجال **الشؤون الإنسانية والبيئة** اطلع المجلس على ما تم من خطوات في مجال التعليم العام والعالي، وعلى النتائج الأولية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية موجها باستكمال الدراسات في هذا الشأن. وتمشيا مع أهدافه في تعزيز حقوق العمالة المواطنة، بارك المجلس الخطوات التي يتم تنفيذها لتوسيع المظلة التأمينية لمواطني المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى. كما اعتمد دليل الرقابة الدوائية والصيدلانية للمنتجات المستوردة عبر منافذه. واطلع على ما تم تنفيذه من خطوات من قبل دول المجلس ومنظمات حماية البيئة البحرية بخصوص إقامة مرافق لاستقبال مخلفات السفن، والانضمام لاتفاقية "ماربول" الدولية لحماية البيئة البحرية، وإعلان الخليج منطقة بحرية خاصة ابتداء من أغسطس 2008، بعد أن استوفت دول المجلس المتطلبات اللازمة. كما اعتمد المجلس المبادرة البيئية الخضراء للرفع من كفاءة وأداء المؤسسات البيئية فيه. وبارك حصول الأمانة العامة على جائزة "حماية البيئة" تقديرا لجهود دوله في حماية طبقة الأوزون للعام 2006. كما اطلع على الرسالة الموجهة له من الشيخة موزة حول التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام على النشء، ووجه الأجهزة المعنية بوضع الخطط والبرامج اللازمة لمواجهتها.

وفي مجال **الشؤون القانونية** قرر المجلس تمديد العمل بقانون العمل الموحد لأعمال كتّاب العدل، والقانون الموحد للتوفيق والمصالحة، وذلك بصفة استرشادية، لمنح دوله مزيدا من الوقت للاستفادة من الوثيقتين وإبداء الملاحظات عليهما.

وفي المجال **العسكري** صادق المجلس على قرارات الاجتماع الدوري السادس لمجلس الدفاع المشترك.

وفي المجال **الأمني** بارك المجلس اتفاق السعودية والبحرين حول تنقل المواطنين بينهما بالبطاقة الذكية، علما بان اتفاقات مماثلة سابقة ولاحقة قد تمت بين دوله، مما سيسهم في زيادة الاتصال والتواصل خاصة مع قيام السوق المشتركة .وفي مجال مكافحة الإرهاب أشاد المجلس بالكفاءة العالية لأجهزة الأمن في السعودية، وجدد موقفه من نبذ ومكافحة الإرهاب، داعيا الأمم المتحدة إلى تفعيل دعوته لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

وفي مجال **عمل ومرئيات الهيئة الاستشارية** اطلع المجلس على مرئيات الهيئة الخاصة بتعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص، بما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية، ضمن دوله، معاملة مثيلاتها الوطنية، وتم اعتمادها وإحالتها للجان المختصة لوضع آليات التنفيذ اللازمة. كما كلف الهيئة دراسة موضوعي ظاهرة التضخم وارتفاع الأسعار وآثارها الاجتماعية على المواطنين وعلى اقتصاديات دول المجلس، وكلفها دراسة مشكلة البطالة وأسبابها وآثارها وسبل علاجها.

وفي مجال **التعاون الإعلامي** استعرض المجلس مسيرة هذا التعاون بين دوله وأشاد بما تم تحقيقه، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ مرئيات الهيئة الاستشارية حول قضايا الإعلام.

أما في المجال **السياسي** فقد بحث المجلس مختلف القضايا السياسية الإقليمية والدولية والتي شملت تأكيد دعمه **لحق دولة الإمارات العربية المتحدة** في استعادة سيادتها على الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وكرر أسفه لعدم إحراز أي تقدم في هذا الاتجاه، ودعواته لإيران احترام الشرعية الدولية والتجاوب مع مساعي دولة الإمارات السلمية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل هذه القضية. وحول ملف إيران النووي جدد المجلس تأكيده على احترام الشرعية الدولية وحث إيران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي لحل هذا النزاع بالطرق السلمية، وأكد مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية تماما من الأسلحة النووية، مع إقراره حق دول المنطقة امتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية وبموجب الأطر الدولية، ودعا إسرائيل إلى الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي. وأعرب عن ضرورة احترام سيادة ووحدة **العراق** والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وتحقيق المصالحة الوطنية، معبرا عن ارتياحه للتحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنية مؤخرا ومؤكدا استمرار دعمه السياسي والاقتصادي والأمني. وبشان **عملية السلام في الشرق الأوسط** عبر المجلس عن تطلعه لتحقيق مؤتمر انابوليس لنتائج ايجابية، وعن استياءه لقيام إسرائيل بتشديد الحصار على الشعب الفلسطيني وخاصة في غزة. وأكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، مكررا دعوته القادة الفلسطينيين للحوار والالتزام باتفاق مكة المكرمة. وعبر المجلس عن أمله في تحقيق التوافق بين كافة الأطراف في **لبنان** لانتخاب رئيس للجمهورية في إطار الوحدة الوطنية. كما عبر عن أسفه لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور في **السودان** وأشاد بتعاون الحكومة السودانية مع المجتمع الدولي لوضع حد لها، **وأكد** استمرار دوله في تقديم المساعدات الإنسانية، موجها الدعوة إلى المجتمع **الدولي** لدعم الأمن والاستقرار فيه. وناشد أطراف الصراع الدائر في **الصومال** الالتزام بما تعهدت به في اتفاق جدة والتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية للتوصل إلى صيغة لنشر قوات حفظ السلام.

وفي ختام الجلسة عبر المجلس عن امتنانه وتقديره للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر على استضافته الكريمة للدورة الثامنة والعشرين، ورحب بدعوة السلطان قابوس الكريمة لاستضافة الدورة التاسعة والعشرين في سلطنة عمان.

ومن وحي القمة الخليجية التي تمثل احد التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعربية الفاعلة، نستعرض في عجالة أنواع التكتلات الاقتصادية التي شكلتها دول العالم فيما بينها عبر الزمن، لمعرفة موقع التكتلات العربية منها، ودرجة تكاملها الاقتصادي. يوضح الجدول التالي أنواع التكتلات الاقتصادية مسلسلة حسب درجة التكامل الاقتصادي من الأدنى إلى الأعلى:

نوع التكتل	حرية التبادل التجاري بين الأعضاء	تعريفة موحدة تطبق على الدول غير الأعضاء	حرية انتقال عناصر الإنتاج	مدى التنسيق بين السياسات الاقتصادية*
اتفاقية التجارة التفضيلية PTA	لدرجة اقل			
منطقة تجارة حرة FTA	نعم			
اتحاد جمركي Customs Union	نعم	نعم		
سوق مشتركة Common Market	نعم	نعم	نعم	
اتحاد اقتصادي Economic Union	نعم	نعم	نعم	نعم

* في حالة وجود تنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة لدى الدول الأعضاء بموجب حكومة موحدة (وليس حكومات مستقلة)، وتحكمها ارتباطات ملزمة لجميع الدول الأعضاء، فان التكتل يطلق عليه تكامل اقتصادي كامل Full Economic Integration

(1) **اتفاقية التجارة التفضيلية:** تسمح بتطبيق قيود اقل على التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، من تلك المطبقة على الدول غير الأعضاء في الاتفاقية، وتمثل اقل درجات التكامل الاقتصادي بين الدول.

(2) **منطقة التجارة الحرة:** يتم فيها إلغاء كافة أنواع الرسوم الجمركية والقيود الكمية (كالحظر أو حصص الاستيراد) على السلع الوطنية بين الدول الأعضاء في حين تبقي الدول الأعضاء على سياساتها الوطنية على التبادل التجاري مع العالم الخارجي. الأمر الذي يعني انه في ظل منطقة التجارة الحرة، فإن كل دولة عضو يمكنها الإبقاء على تطبيق معدل التعريفة الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى الخاصة بها تجاه الدول غير الأعضاء في المنطقة. ولذلك فان الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة في حاجة دائما إلى التأكد من أن الواردات إلى المنطقة لم يتم استيرادها من دول خارج المنطقة (من منطقة تطبق على وارداتها معدل تعريفة مرتفع إلى منطقة التجارة الحرة ذات

التعريفة المنخفضة)، ثم تم شحنها إلى دول المنطقة في محاولة لتجنب تحمل التعريفة المرتفعة. ومن أمثلتها الـ EFTA، الـNAFTA، والـ MERCOSUR.

(3) **الاتحاد الجمركي:** يسمح الاتحاد الجمركي (كما في منطقة التجارة الحرة) بحرية التجارة بين الدول الأعضاء معفاة من التعريفة الجمركية وكافة القيود الكمية الأخرى، فضلا عن التنسيق بين السياسات التجارية المتبعة في الدول الأعضاء (مثل تحديد معدل تعريفة خارجية مشتركة وموحدة للدول الأعضاء) تجاه العالم الخارجي. ووفقا لاتفاقية الجات 1994، وقواعد منظمة التجارة العالمية فان التعريفة الخارجية المشتركة يجب ألا تتجاوز مستوى التعريفة السائد قبل تكوين الاتحاد الجمركي، كما يجب التفاوض على نظام التعويضات بمعرفة الدول غير الأعضاء المتضررة من انضمام عضو جديد في الاتحاد. ومثال على ذلك فقد تم تعويض الولايات المتحدة الأمريكية عند انضمام أسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي نظير الضرر الذي وقع على الصادرات الأمريكية من القمح إلى أسبانيا. ومن أشهر نماذج الاتحاد الجمركي، الاتحاد الأوروبي الذي تكون في عام 1957 وضم كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج.

(4) **السوق المشتركة:** تذهب خطوة أبعد من الاتحاد الجمركي بالسماح أيضا بحرية انتقال العمالة ورأس المال بين الدول الأعضاء. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأوروبية بلغت مرتبة السوق المشتركة في بداية عام 1993.

(5) **الإتحاد الاقتصادي:** يذهب خطوة أبعد من السوق المشتركة بتوحيد السياسات المالية والنقدية المتبعة في الدول الأعضاء. ويعد الاتحاد الاقتصادي أعلى درجات التكامل الاقتصادي. ومن أمثلته الاتحاد الاقتصادي الذي ضم كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبرج في أعقاب الحرب العالمية الثانية (ويمثل الآن جزء من الاتحاد الأوروبي). وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية أفضل الأمثلة للاتحاد الاقتصادي الكامل.

مؤشرات

مؤشر سهولة أداء الأعمال 2008

صدر مؤخرا المؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2008 (Ease of Doing Business) ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي World Bank Group ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation. يضع التقرير، الذي يمثل نتاج جهود فريق العمل وآلاف الاقتصاديين البارزين في العالم، معايير موضوعية لممارسة الأعمال ويقيس مدى فعاليتها في الدول التي يغطيها. وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها. إضافة إلى انه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في الدول الأخرى، مما جعل اهتمام الدول العربية به يتزايد بهدف متابعة وتصحيح أوضاعها.

امتد غطاء المؤشر الجغرافي ليشمل 3 دول جديدة هذا العام (بروني، ليبيريا ولوكسمبورج)، حيث غطى المؤشر 178 دولة منها 17 دولة عربية، مقارنة بـ 175 دولة منها 17 دولة عربية عام 2007.

ووفقا لقاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من **عشر مؤشرات فرعية**: مؤشر **تأسيس المشروع**، مؤشر **استخراج التراخيص**، مؤشر **توظيف العاملين**، مؤشر **تسجيل الممتلكات**، مؤشر **الحصول على الائتمان**، مؤشر **حماية المستثمر**، مؤشر **دفع الضرائب**، مؤشر **التجارة عبر الحدود**، مؤشر **إنفاذ العقود**، مؤشر **إغلاق المشروع**.

دليل المؤشر

يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار. حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح. وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب أوزانا متساوية، واحتسبت قيم المؤشر المركب من متوسط النسب المئوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي.

وضع الدول في المؤشر

حافظت سنغافورة على تصدرها مؤشر سهولة أداء الأعمال لهذا العام، تلتها في المراكز العشرة الأولى كل من نيوزيلندا، الولايات المتحدة، هونغ كونغ، الدنمارك، المملكة المتحدة، كندا، ايرلندا، استراليا وأيسلندا. بينما حلت كل من النيجر، ليبيريا، اريتريا، فنزويلا، تشاد، بوروندي، جمهورية الكونغو، غينيا بيساو، جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في المراكز العشرة الأخيرة.

وضع الدول العربية في المؤشر

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر **عربيا** بترتيب عالمي متقدم لهذا العام (23)، تلتها في المراكز العشرة الأولى الكويت (40)، سلطنة عمان (49)، الإمارات (68)، الأردن (80)، لبنان (85)، تونس (88)، اليمن (113) فلسطين (117) والجزائر (125).

وبالمقارنة مع العام 2007، سجلت 10 دول عربية تحسنا بدرجات متفاوتة (السعودية، الكويت،

المجالات التي طالتها الإصلاحات الإجرائية والتشريعية في الدول العربية وفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال 2008

ملحوظة: المؤشرات الفرعية التي لم تشملها الاصلاحات في المنطقة العربية هي مؤشر توظيف العمال وحماية المستثمر وتصفية النشاط التجاري.

سلطنة عمان، الإمارات، لبنان، فلسطين، مصر، العراق، السودان وجيبوتي)، في حين سجلت 7 دول عربية تراجعا بدرجات متفاوتة (الأردن، تونس، اليمن، الجزائر، المغرب، سوريا وموريتانيا).

الدول العشر الأوائل تطبيقا للإصلاحات

ووفقا لبيانات التقرير تصدرت **مصر عالميا** الدول العشر الأوائل تطبيقا للإصلاحات خلال العام 2006/2007 وهي: كرواتيا، غانا، مقدونيا، جورجيا، كولومبيا، **السعودية**، كينيا، الصين وبلغاريا. وذلك بإدخالها إصلاحات جوهرية في خمسة من المجالات العشرة التي يرصدها التقرير. أما أهم الإصلاحات على مستوى دول العالم فقد تمت في كل من **السعودية** (تسهيل إجراءات تأسيس المشروع)، **جورجيا** (زيادة حماية المستثمر) و**روسيا** (افتتاح مكتب جديد للائتمان). كما شملت الإصلاحات في دول أخرى حول العالم، تسهيل اللوائح المنظمة لأداء الأعمال، تدعيم حقوق الملكية، تخفيف الأعباء الضريبية، القضاء على البيروقراطية، زيادة فرص الحصول على الائتمان وتخفيض تكاليف التصدير والاستيراد. ووفقا للتقرير، تم تطبيق 200 اصلاحا في 98 دولة خلال الفترة ما بين أبريل 2006 ويونيو 2007. ومن الجدير بالذكر أن معيار ترتيب الدول الأكثر إصلاحا على المستوى العالمي، أعتمد على منهجية ترتيب جميع الدول حسب عدد الإصلاحات وتأثيرها على سهولة أداء الأعمال، بحيث تم أولا اختيار الدول التي انتهجت ثلاثة إجراءات إصلاحية فأكثر في المجالات الرئيسية أو الفرعية للمؤشر ثم مقارنة تأثير هذه الإصلاحات على مدى تحسن ترتيب الدولة وفقا للمؤشر النهائي فيما بين العام الحالي والماضي، فكلما زادت درجة التحسن، كلما ارتفع تصنيفها في مجال الإصلاحات.

الخطوات الإصلاحية التي تم تنفيذها في عدد من الدول العربية، وفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال 2008:

نال عدد من الدول العربية حظا لا باس به من الإصلاحات خلال العام 2008، ففي **مصر** تم تبسيط وتسهيل إجراءات تأسيس المشاريع الاستثمارية من خلال تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس المشروع إلى ألف جنيه فقط، وزيادة مراكز خدمة النافذة الشاملة في مختلف المحافظات مما مكن المستثمر من إنهاء إجراءات تأسيس مشروعه الاستثماري في 72 ساعة، وخفض التكلفة المرتبطة ببدء ممارسة الأعمال إلى النصف، تخفيض رسوم تسجيل الملكية العقارية مما أسفر عن زيادة الإقبال على عمليات التسجيل ومن ثم قفزت إيرادات التسجيل إلى مستويات غير مسبوقة خلال شهور قليلة بعد تطبيق الإصلاح، تسهيل التجارة عبر الحدود بإيجاد مراكز جديدة لخدمات التجارة الدولية في الموانئ وربطها بشبكة الكترونية مما اختصر الوقت اللازم للاستيراد والتصدير، وتأسيس أول مكتب خاص لتجميع المعلومات الائتمانية. وفي **السعودية** تم إلغاء 6 من إجراءات تأسيس الكيان القانوني للمشاريع الجديدة مما اختصر الوقت اللازم لبدء النشاط من 39 إلى 15 يوما فقط، كما تم إلغاء شرط الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس مشروع جديد وبدء النشاط بعد أن كان خامس أكبر حد أدنى لرأس المال المطلوب على المستوى العالمي (حوالي 124 ألف دولار) وبالتالي أصبح في مقدور أصحاب المشاريع الجديدة استخدام هذا المبلغ في ممارسة أعمالهم على الفور. وألزمت المكتب الخاص لتجميع المعلومات بإصدار تقرير يتضمن المخاطر الائتمانية للشركات مما أدى إلى تقوية مؤشر الحصول على الائتمان، إضافة إلى إلغاء احد المستندات المطلوبة للاستيراد واختصار الوقت اللازم لإنهاء إجراءات الاستيراد والتصدير بنحو يومين. وفي **جيبوتي** تم اختصار الوقت اللازم لتسجيل الملكية العقارية من خلال تحسين مستوى الخدمة، وتم اعتماد نظام البيان الالكتروني الذي خفض الوقت اللازم لعملية التخليص الجمركي، كما تم فتح المجال أمام القطاع الخاص لتقديم خدمات الموانئ لتفعيل التنافسية. وفي **الأردن** تم تعزيز إجراءات تسجيل الشركات الجديدة من خلال خدمة النافذة الموحدة مما اختصر إجراءات ووقت تأسيس الأعمال وبدء التشغيل. وفي **الكويت** تم إدخال نظام آلي جديد في الهيئات الحكومية المسئولة عن إصدار كافة التراخيص والموافقات الفنية لتوصيل خطوط الهواتف وإمدادات الكهرباء والماء والصرف الصحي، ترتب عليه اختصار الوقت اللازم للتشغيل، كما قام مكتب الائتمان الخاص بإضافة المعلومات الخاصة بتجار التجزئة إلى قاعدة بياناته. أما في **المغرب** فقد تم تخفيض الوقت اللازم للحصول على تراخيص جديدة من خلال خدمة النافذة الموحدة في الدار البيضاء، وتم

المؤشر المركب سهولة أداء الأعمال 2008

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا 2008 178 دولة	الترتيب عالميا 2007 175 دولة
1	السعودية	23	38
2	الكويت	40	46
3	سلطنة عمان	49	55
4	الإمارات	68	77
5	الأردن	80	78
6	لبنان	85	86
7	تونس	88	80
8	اليمن	113	98
9	فلسطين	117	127
10	الجزائر	125	116
11	مصر	126	165
12	المغرب	129	115
13	سوريا	137	130
14	العراق	141	145
15	السودان	143	154
16	جيبوتي	146	161
17	موريتانيا	157	148

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2008 / مجموعة البنك الدولي

تطبيق نظام جديد للفحص نتج عنه تخفيض الوقت اللازم للاستيراد والتصدير. وفي **سوريا** خفضت ضريبة الدخل من 35% إلى 28% وسهلت طريقة تسديدها من خلال إنشاء وحدة خاصة. وفي **تونس** تم تخفيض الوقت اللازم لتسجيل الملكية من خلال إتمام عملية التسجيل آليا لدى المكتب العام لتجميع المعلومات الائتمانية، كما تم تخفيض ضريبة أرباح الشركات وتعزيز البيانات الائتمانية من خلال تخفيض متطلب الحد الأدنى للقروض إلى الصفر. وفي **فلسطين** تم تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة وضريبة دخل الشركات، كما تم إلغاء الحد الأدنى للقروض التي يتم تجميع بيانات عنها لدى المكتب العام لجمع المعلومات الائتمانية، وإلزام البنوك بالإفصاح عن جميع القروض مما أدى إلى مضاعفة نسبة تغطية المعلومات الائتمانية للمقترضين المستفيدين من تلك القروض. وفي **موريتانيا** تم تخفيض عدد الإجراءات والوقت اللازم لبدء النشاط التجاري وإنفاذ العقود التجارية.

المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال 2008"

الترتيب عربيا	الدول	الترتيب عالميا 178 دولة: تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العمالة	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط وإغلاق المشروع
1	السعودية	36	47	40	3	48	50	7	33	136	79
2	الكويت	121	85	39	72	68	19	8	99	99	67
3	سلطنة عمان	107	130	26	15	97	64	5	104	110	59
4	الإمارات	158	38	65	8	115	107	4	24	144	139
5	الأردن	133	71	45	109	84	107	19	59	128	87
6	لبنان	132	113	53	92	48	83	33	83	121	117
7	تونس	68	96	113	66	97	147	148	28	80	30
8	اليمن	175	35	63	44	158	122	84	128	41	83
9	فلسطين	166	132	103	118	68	33	22	77	125	178
10	الجزائر	131	108	118	156	115	64	157	114	117	45
11	مصر	55	163	108	101	115	83	150	26	145	125
12	المغرب	51	88	165	102	135	158	132	67	114	60
13	سوريا	169	86	126	89	158	107	98	127	171	77
14	العراق	164	104	60	40	135	107	37	175	150	178
15	السودان	95	131	140	32	135	141	60	143	143	178
16	جيبوتي	165	92	130	131	135	173	51	66	159	126
17	موريتانيا	167	142	117	52	115	141	171	152	89	143

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2008 / مجموعة البنك الدولي

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
INTER-ARAB INVESTMENT GUARANTEE CORPORATION

لضمان
استثماراتكم
العربية...

لتأمين عملياتكم
الإيجارية
عبر الحدود...

لتأمين
مصرفكم
عند تعزيز
خطابات الاعتماد...

لتأمين ائتمان
صادراتكم
إلى جميع
دول العالم...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter Arab Investment Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

www.iaigc.org
operations@iai.org.kw

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب 23568، الصفاة 13096 الكويت
الهاتف: 4959555 (00965)
فاكس: 4835489 (00965)

المقر الإقليمي: المملكة العربية السعودية
ص.ب 56578، الرياض 11546
الهاتف: 4620150 1 (00966)
فاكس: 4649993 1 (00966)
بريد إلكتروني: iaigc@awalnet.net.sa